

للحواس والنفوس بواسطة الحواس فينبغي
 وأخر قول الأشعري أن الأثر إذا كان ليس
 من قبيل العلوم وخياره القاضي وإمام
 الحرمين قال المتساوي لا يفتقر الأثر إلى
 إلى بذية مخصوصة لا يصل إلى الحقيقة
 خلافاً للمعتزلة وهي أصل مسألة الرواية
 والخبر ما صح أن يقال في جوابه صدق
 أو كذب لذاته وصدقاً مطابقاً للواقع
 وكذباً عدوياً ولا واسطة على الأصح فيها
ثم يقول الحكم بالنسبة في الخارج
 لا وقوعها أو الألام يمكن تدبها وينقسم إلى
 متواتر وهو أن يروى بها جماعة يستحيل
 تواترهم على الكذب وشروطه أربعة
 اثبات في السامع له وهو أن لا يكون عالماً

سأله

المتواتر

بم

بم ضرورة لاستحالة تحصيل الحاصل
وقال الشريف الرضي وإن لا يكون
 معتقداً للنفيس ما يقتضيه الخبر
 لشبهه أو تقليداً أو اعتقاداً وفي الخبر
 أن يكون مستنداً للاختصاص لا يحصل
 إلا بالبأس وإن بلغ عدد هـ في الطرفين
 والواسطة ما يمنع عليهم التواطئ على
 الكذب عادة وهو ينبت القطع أجمعاً
 وظلم من نقل عن التسمية انكاره
قال المفسر وإنما ذهبهم حصر المعلومات
 في الحواس وغير الحواس يسهونهم عفو
 لا معلوماً فهو اصطلاح **قال القاضي**
أبو الطيب والعلم الواقع عنده ضروري

خبر المخبر هنا
 أصح بقوله
 أن يكون مستنداً
 إليه هـ